مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية
المجلد 18 العدد 3 (السداسي الثاني 2026)
ص. 301- 318

إشكالية الفتوى الرقمية بين تحديات الواقع ورهان التنظيم المؤسسي

The Predicament of the Digital Fatwa: Between Real-World Challenges and the Imperative of Institutional Regulation

د. رابح بوخاري
جامعة الجزائر 1، كلية العلوم الإسلامية، مخبر الشريعة (الجزائر)
r.boukhari@univ-alger.dz

تاريخ الارسال: 2026/01/21 تاريخ القبول: 2026/07/07 تاريخ النشر: 2026/09/28

ملخص:

أفرزَ الواقعُ الرقميُّ المتسارعُ واقعًا جَديدًا للعملية الإفتائيّة في هندستها وإنتاجها وتنظيمها، وبذلك انتقلت الفتوى من الأوعية التقليدية إلى الفضاء الالكترونيّ المتسم بالسرعة والافتراضية، وأمام هذا الاتساع في دوائر التأثير، فقد استهدفت في هذا البحث: **إشكالية الفتوى الرقمية بين تحديات الواقع ورهان التنظيم المؤسسي**، مستندا ومستهديا في ذلك بمنهجيّة تعتمدُ على الثّنائيّةِ؛ فجاء البحثُ في مقدمة ومبحثين، وخاتمة، بحيث تحدّثت في المبحث الأول منه عن الإطار المفاهيمي للفتوى الرقمية، وأما عن المبحث الثاني، فقد أفردته لبيان التحدّيات والرهانات، مع الاستنجاد بمساءَلة الواقعِ في كلِّ ذلك، وجعلت في الخاتمة مهمات النتائج مع التوصيات.

الكلمات المفتاحية: الفتوى الرقمية؛ الفضاء الإلكتروني؛ التحدّيات؛ الرهانات؛ المرجعية الإفتائية.

Abstract:

The rapidly evolving digital reality has engendered a novel configuration of the fatwa process in its engineering, production, and organization. Accordingly, the fatwa has transitioned from traditional milieus to the electronic domain, distinguished by its velocity and virtuality.

* المؤلف المرسل

Confronting this expansion of influence, the present study examines the predicament of the digital fatwa situated between empirical challenges and the stakes of institutional regulation employing a dualistic methodology. The research unfolds through an introduction, two principal sections, and a conclusion: the first delineates the conceptual framework of the digital fatwa; the second elucidates its challenges and stakes, systematically engaging contemporary realities throughout; and the conclusion articulates key findings alongside recommendations.

Keywords: digital fatwa ; electronic space ; challenges ; stakes ; Fatwa Authority.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة، وأتمُّ التسليم على سيدنا محمد المبعوث هاديا ومعلما ورحمة وكافة للناس أجمعين، وبعد:

فتعدّ الفتوى الرقمية من أبرز القضايا المعاصرة التي فرضتها التحولات التكنولوجية المتسارعة، حيث أصبحت وسائل الاتصال الحديثة والمنصات الرقمية فضاءً جديدًا لتلقي الفتاوى ونشرها على نطاق واسع، وقد أسهم هذا التطور في تسهيل وصول الأفراد إلى الأحكام الشرعية بسرعة كبيرة؛ لكنه في المقابل أثارَ العديد من الإشكالات المتعلقة بمصداقية الفتوى، وأهلية المفتين، وضبط المحتوى الدِّيني في البيئة الرقمية، ومن ثمّ تبرز أهمية دراسة الفتوى الرقمية باعتبارها ظاهرة تجمع بين البعد الشرعي والتقني والاجتماعي، لما لها من تأثير مباشر في توجيه السلوك الديني والفكري للأفراد داخل المجتمعات المعاصرة.

إشكالية الموضوع وتساؤلاته:

تتركّز في سؤال محوريّ مفاده: إلى أيِّ مدى أسهم التحوّل الرقمي في إعادة تشكيل وظيفة الفتوى وآليات تداولها، وما السبل الكفيلة بتنظيم الفتوى الرقمية مؤسسيًا بما يضمن مصداقيتها وسلامتها الشرعية في ظل التحديات المعاصرة؟

ويتفرّع عن السؤال الرّئيس ما يلي:

- كيف أثّر التطور التكنولوجي في طبيعة الفتوى ووظيفتها؟
- ما أبرز التحديات والمخاطر التي أفرزتها الفتوى الرقمية على مستوى المرجعية الشرعية والمحتوى الديني؟

- ما أثر غياب التنظيم المؤسسي في انتشار الفتاوى غير المنضبطة عبر الفضاء الرقمي؟
- كيف يمكن للمؤسسات الدينية والعلمية مواكبة التحول الرقمي وضبط عملية الإفتاء الإلكتروني؟
- ما الآليات الكفيلة بتحقيق التوازن بين حرية الوصول إلى الفتوى وضمان موثوقيتها الشرعية؟

أهداف البحث ومراميه:

تهدف هذه الورقة البحثية **أوّلا** إلى بيان ماهية الفتوى الرقمية وبيان أهمّ خصائصها وشروط المفتي في العصر الرقمي، وتهدف **ثانيا** إلى رصد التحدّيات، والكشف عن الرهانات وآليات الحل والتنظيم المؤسسي.

منهج البحث وآليته:

إنّ المنهجَ الذي لاءم طبيعةَ البحث، مؤلّف مما يلي:

- **الاستقراء**؛ وذلك بتقصّي صور الخلل في الفتاوى الرقمية المتداولة.
- **التحليل**؛ وذلكَ بالبحث في تحليل مظاهر التحول في الإفتاء، مع تشخيص التحدّيات والرهانات.
- **النقد**؛ بتقويم وتقييم واقع الفتوى الرقمية.

تصميم البحث وتنظيمه:

لاحتواء أطراف هذا الموضوع داخل بناء نسقيٍّ متّحد، فقد عملت على تقسيم هذه الورقة البحثية إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة؛ **فأمّا المقدّمة**، فقد تضمّنت أهمية اختيار الموضوع، ومكمَن جدّته، وإضافته المعرفية، وخطّته الهيكلية، والمنهج المختار، **وأما المبحثُ الأول**، فقد خصصته للحديث عن مفهوم الفتوى الرقمية وبيان خصائصها وشروط المفتي في العصر الرقمي، **وفي الثاني** أشرت إلى الحلول والآليات المتعلقة بتطوير الفتوى الرقمية، **وأنهيت العمل بخاتمة** بيّنت فيها التقييم النهائيّ للموضوع، وخلاصة النّظر في مجملاته ومآلاته المستقبلية.

هذا؛ واللهَ تعالى أسأل، أن يجعل عملي كلَّه خالصا له عز وجل، وهو الموفّق والهادي إلى سواء السّبيل.

المبحث الأول: ماهية الفتوى الرقمية وخصائصها وشروط المفتي في البيئة الرقمية

تروم المقالة الأولى من هذه الورقة البحثيةِ النظرَ في مفهوم الفتوى الرقميَّة والمصطلحات القريبة منها، مع بيانِ خصائصها، وشروط القائم بالتنزيل فيها:

أولا: مفهوم الفتوى الرقمية والمصطلحات المرتبطة بها

1- مفهوم الفتوى الرقمية:

إذا كانت الفتوى بصفة عامّة هي: "الإخبار بالحكم الشرعي على غير وجه الإلزام"[1]؛ فإنّ الفتوى الرقميّة لا تتغير عن ماهية الفتوى، وإنّما تمثل تحولا في وسيلة الإبلاغ والتلقي، وعليه فيمكن تعريفها بأنّها: إخبارٌ بحكم شرعيّ عبرَ وسيلة من وسائل التواصل الرقميّ[2]، وتشمل بذلكَ كلَّ بيئة تقنية تعتمد على الوسائط الرقمية في إنتاج الفتوى أو نشرها أو تلَقِّيها أو التفاعل معها، بما في ذلك المنصات الإلكترونية، والتطبيقات الذكية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

ومن النماذج التطبيقية على ذلك: "**فتاوى علماء الجزائر**" الصادر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، والذي يوفّر خدمات الإفتاء عبر بيئة رقمية تفاعلية تشمل عرض الفتاوى والبحث فيها، ويظهر انتشار التطبيق من خلال تجاوزه حاجز 10 آلاف تحميل على متجرGoogle Play، مع بلوغ عدد التقييمات نحو 350 تقييمًا، ومتوسط تقييم قدره 5/4.6، وهو ما يعكس توجّه المؤسسات الدينية نحو توسيع خدمات الإفتاء داخل البيئة الرقمية[3].

---

[1] الدّردير، الشرح الكبير، (بيروت: دار الفكر، د ت ط)، 174/2.

[2] انظر: عبد العالي المتقي، الفتوى الرقمية وتحولات مرجعية الإفتاء الشرعي، مجلة كلية الشريعة، أكادير، ع.7، 2022، ص434.

[3] وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، تطبيق: «فتاوى علماء الجزائر»، متوفر على متجر Google Play ، تاريخ الاطلاع: 18 ماي 2026.

2 - المصطلحات ذات الصّلةِ وتمييزها المفاهيمي:

وفيما يلي أبرز المصطلحات المتصلة بالفتوى الرقمية مع بيان الفروق المفاهيمية بينها:

- **الفتوى الإلكترونية**: هي الفتوى التي تتم عملية إنتاجها أو نشرها أو تلَقِّيها عبر الوسائط الإلكترونية المختلفة بما في ذلك الرسائل النصية، والبريد الإلكتروني، وقواعد البيانات[1].

وتعدّ وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر من المؤسسات الرسمية التي تبنّت الإفتاء الإلكتروني، حيث وفّرت خدمة استقبال الأسئلة الشرعية عبر موقعها الإلكتروني الرسمي، وذلك من خلال نموذج إلكتروني مخصص لطرح الاستفتاءات بحيث يقوم من خلاله المستخدم بإدخال سؤاله الشرعي وبياناته، ثم يُحال إلى لجنة مختصة للردِّ عليه في وقت لاحق عبر الوسائط الإلكترونية (مثل البريد الإلكتروني أو عبر الموقع)، والمؤشر المتاح لحجم الاستعمال بلغ تقريبًا: (Views99440)2.

- **الفتوى عبرَ الإنترنت**: والتي تتمّ عبر شبكة الإنترنت تحديدا، مثل: مواقع الفتوى، منصات التواصل الاجتماعي، البثّ المباشر، وهي في حقيقتها صورة من صور الإفتاءِ عن بعد، غير أنّها ترتبط حصريا بوسيط الإنترنت[3].

ويعدّ استخدام منصات "التواصل الاجتماعي" للفتوى في الجزائر مِن أهمِّ صور الفتوى عبر الإنترنت، حيث تعتمد وزارة الشؤون الدينية والأوقاف إضافة إلى وسائل الإعلام العمومية، على تقنيات البث الحي عبر منصات التواصل الاجتماعي، ومن أمثلة ذلك ما نشر على صفحة الوزارة في موقع "فايسبوك" حول فتوى "حطّ الرحال بمزدلفةَ"، حيث بلغ عدد المشاهدات (1181 مشاهدة) إلى غاية تاريخ الاطّلاع[4].

---

[1] انظر: علياء العنزي و مريم بوزيان، ضوابط الفتوى عبرَ الوسائل الحديثة، مجلة الأندلس، اليمن، ع. 152، 2026، ص46.

[2] وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، "الفتوى الإلكترونية"، الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تاريخ الاطلاع: 18 ماي 2026، متاح على: https://marw.gov.dz.

[3] انظر: إبراهيم بعزيز، تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2011)، ص156.

[4] وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، منشور بعنوان: «حطّ الرحال بمزدلفة»، الصفحة الرسمية على منصة Facebook، تاريخ الاطلاع: 18 ماي 2026، متاح على: الصفحة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية على Facebook.

- **الإفتاء الآلي / الذكيّ**: ويقصد به الفتوى التي تُنتج أو تُقترح بواسطة أنظمة ذكاء اصطناعي أو خوارزميات، وتعدُّ هذه الصّورة من النّوازل الأصولية التي أفرزتها التطورات التقنية المعاصرة، ولا تزال محلّ نقاش من حيث الحجية والضّوابطِ الشرعية المنظمة لها[1].

ولذلك تُبقي هيئات الإفتاء في الجزائر وغيرها سلطة الإفتاء النهائية بيد العلماء دون إسنادها إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي أو برمجيات آلية لإنتاج الحكم الشرعي.

ومن خلال هذا التمييز يتبيّن أنّ هذه المصطلحات، وإن اشتركت جميعًا في اتصالها بالمجال الرقمي للفتوى، فإنها تختلف إجمالا فيما يلي:

- **من حيث النطاق:** الفتوى الإلكترونية والفتوى عبر الإنترنت تقتصران على وسائط محددة (إلكترونية أو شبكية)، بينما الفتوى الرقمية أوسع وتشمل جميع مكونات البيئة الرقمية بما فيها المنصات والتطبيقات والأنظمة الذكية .
- **من حيث الطبيعة التقنية:** تعتمد الفتوى الإلكترونية وعبر الإنترنت على وسائط نقل وتواصل في حين يتضمن الإفتاء الآلي توظيف الذكاء الاصطناعي والخوارزميات في إنتاج أو اقتراح الفتوى .
- **من حيث الشمول:** الفتوى الرقمية هي المفهوم الأشمل الذي يضم هذه الصور جميعًا بوصفها تطبيقات أو وسائل ضمن بيئة رقمية واحدة.

ثانيا: الخصائص المميزة للفتوى الرقمية:

يعدّ هذا المورد المستهدف خطوةً ضروريةً لتقويم الفتوى الرقميَّة؛ إذ يتيح الوقوفَ على أبرز خصائصها ومميزاتها في البيئة المعاصرة، ويمكن رصد جملة من الخصائص على النّحو الآتي:

1- سرعة تداول الفتوى الرقمية: تختصّ الفتوى الرقميّة عبر الفضاء الالكتروني بطابع السرعة الهائلة، فقد أصبحت تنتقل في لحظات إلى جمهورٍ واسعٍ ومتباين السياقات[2]، وهو ما يمكن رصده من خلال دليلين تطبيقيين:

[1] انظر: طه الزبيديّ، ضوابط الإفتاء باستخدام الذّكاء الاصطناعيّ: دراسة تطبيقية في فقه الأحوال الشخصية، مجلّة الشريعة والدّراسات الإسلامية، العدد: 140، 2025، ص215 - 222.

[2] انظر: عبد العالي المتقي، الفتوى الرقمية وتحولات مرجعية الإفتاء الشرعي، ص439 - 440.

- دليل الزمن الفعلي للوصول (Time-to-reach) : يقصد به مؤشر قياس الزمن الفاصل بين نشر الفتوى وإمكان وصولها فعليًا إلى المستخدم داخل البيئة الرقمية، وهو ما يعكس درجة سرعة التداول وإتاحة المحتوى الإفتائي، ويُعدُّ هذا المؤشر من المؤشرات الدالة على دينامية الفتوى الرقمية مقارنة بالفتوى التقليدية، فعلى سبيل المثال في موقع IslamWeb تُنشر الفتاوى الجديدة وتُفهرس مباشرة داخل قاعدة البيانات مما يجعلها قابلة للوصول الفوري عبر البحث الداخلي بالكلمات المفتاحية، وهو ما يعكس انخفاض زمن الوصول وارتفاع كفاءة الإتاحة الرقمية للمحتوى الإفتائي.

- دليل الانتشار اللحظي (Instant dissemination): يُقصد به مؤشر قياس سرعة إعادة نشر الفتوى وتداولها داخل الفضاء الرقمي عبر شبكات التواصل الاجتماعي، بما يعكس قدرة المحتوى الإفتائي على الانتقال الفوري بين المستخدمين دون قيود زمنية أو مكانية، فعلى سبيل المثال تُظهر بعض الفتاوى المنشورة عبر منصة Facebook قابلية عالية للانتشار اللحظي، حيث يمكن إعادة مشاركتها فور نشرها والوصول إلى عدد كبير من المستخدمين في زمن وجيز، ومن ذلكَ فتوى الشيخ د. محمد العربي الشايشي حول عقد سكنات AADL3، والتي نُشرت بتاريخ 2024/07/04 حيث لقيت تفاعلًا واسعًا تمثّل في نحو (1.3 ألف إعجاب، و396 تعليقًا، و822 مشاركة)[1]، وهو ما يعكس ارتفاع مؤشر الانتشار اللحظي للمحتوى الإفتائي داخل البيئة الرقمية.

2 - تعدّد الوسائط: تُقدَّم الفتوى الرقمية عبر قوالب متعدّدة تشمل النصوص الرقمية، والمواد الصوتية، والمقاطع المرئية، والتفاعلات الفورية، وهو ما أتاح للفتوى انتشارًا أوسع وتأثيرًا تواصليًا أعمق[2].

ويظهر ذلك في تنوّع الصيغ التي تعتمدها المؤسسات والصفحات الدينية في نشر الفتوى، فبعض مواقع الفتوى تعتمد النصوص الرقمية المفهرسة والقابلة للبحث، في حين توظّف منصات مثل YouTube المقاطع المرئية والدروس المصوّرة، كما تُستخدم منصات

[1] محمد العربي الشايشي، منشور حول عقد سكناتAADL3 ، على الحساب الشخصي في منصة Facebook، تاريخ النشر: 2024/07/04، تاريخ الاطلاع: 2026/05/18.

[2] انظر: إبراهيم بعزيز، تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية، ص156.

Facebook و TikTok في البث المباشر والمقاطع القصيرة والتفاعل الفوري مع أسئلة المتابعين، إضافة إلى اعتماد بعض التطبيقات الذكية خدمات الإشعارات والتنبيهات الخاصة بالفتاوى الجديدة، وهو ما يعكس تحوّل الفتوى الرقمية إلى محتوى متعدد الوسائط والأنماط الاتصالية.

3- التفاعلية والمباشرة: تتيح المنصات الرقمية تفاعلا فوريا بين المفتي والجمهور عبر التعليقات والبث المباشر، وهو ما يكسب الفتوى طابعا حواريا؛ لكنّه قد يعرّضها للضغط الجماهيري أو الاستعجال في الجواب.

ولهذا تشهد الصفحات الدينية المحلية، كصفحات المساجد والأئمة والخطباء على Facebook نمطًا أكثر تفاعلية؛ إذ تُطرح الأسئلة مباشرة أثناء البثّ الحي (Live) أو عبر التعليقات، ويتلقّى المتابعون الإجابات بشكل فوري مما يعكس الطبيعة الحوارية والتفاعلية للفتوى الرقمية في البيئة الشبكية.

4- دوام الأثرووعورة التراجع الواقعي: تتميّز الفتوى الرقمية بخاصية الاستمرار في التداول داخل البيئة الرقمية، وهو ما يثير إشكالًا في تصحيح الأخطاء أو الحدّ من آثارها لاحقًا. ويظهر ذلك في استمرار تداول بعض المقاطع والفتاوى القديمة عبر منصات YouTubeو Facebook رغم صدور توضيحات أو مراجعات لاحقة بشأنها، مما يعكس صعوبة احتواء المحتوى الإفتائي بعد انتشاره داخل الفضاء الرقمي.

5- الاستهلاك السريع للفتوى: يتعامل المتلقِّي مع الفتوى الرقمية بوصفها محتوى سريع الاستهلاك[1]، مما يضعف حضورَ المقاصد والعِلل، ويحول الفتوى إلى إجابة فورية لا إلى بناء فقهيّ متّزن، وتُسهم طبيعة المنصّات الرقمية القائمة على الاختصار والسرعة في ترسيخ هذا النمط الاستهلاكي حيث تُقتطع الفتاوى في مقاطع قصيرة أو عناوين جذّابة تُفقدها سياقها العلمي.

ويمكن إيراد نماذج معاصرة توضّح فكرة "الاستهلاك السريع للفتوى" في البيئة الرقمية، مثل:

[1] انظر: رشيد جرموني، الدّين والإعلام في سوسيولوجيا التحولات الدّينية، (الرياض: دار الفيصل الثقافية، ط1، 1440) ص24.

- الفتاوى المختصرة في المقاطع الصّغيرة (**Shorts / Reels / TikTok**): فتُقدَّم بعض الأحكام الشرعية في أقل من دقيقة، مع حذف التفصيلات والقيود الفقهية اللازمة.

- العناوين المثيرة للجدل: كالتي تعنون بعبارات من قبيل: "حكم صادم"، "هذا الأمر حرام قطعا"، بينما يكون المضمون أكثرَ تفصيلا وتقييدا من العنوان المتداول.

- الاقتطاع من البثوث الطويلة: فقد يجيب المفتي في مسألة مرتبطة بحالة خاصة، فيقتطع جزءًا قصيرا من الجواب وينشر منفصلا، فيهم على أنه حكم عامّ.

ثالثا: شروط المفتي في البيئة الرقمية

ليس الغرض من هذا المحورِ استدعاء وجلب الشروط التي حررها علماء الأصول في القديم والحديث، وإنّما القصد استحضار الشروط الخاصة بالمفتي في العصر الرقمي، فكان أن أجملتها في شرطين:

1 – شرط التواصل مع المؤسسات الدينية عند حلول النوازل الفقهية: فينبغي للمتصدّر للفتوى عبر الفضاء الالكتروني أن يراجع الهيئات والمؤسسات الدّينية، وهذا المهيعُ مطروقٌ عندَ المتقدّمينَ، فكانوا كما قال الإمام مالك: "أدركت أهل هذا البلد، وما عندهم علمٌ غير الكتاب والسنّة، فإذا نزلت نازلة جمع الأمير لها من حضر من العلماء فما اتّفقوا عليه أنفذه"[1].

ويزداد هذا الشرط أهميّة في العصر الرقمي بسبب سرعة انتشار الفتوى واتّساع أثرها العابر للحدود الجغرافية والثقافية.

2 – شرط الوعي بالفضاء الرقمي: وأعني بذلك معرفةَ أساليب النشر الرقميّ، ومتابعة المستجدّات التقنية والرقمية، وتطوير المهارات باستمرار لتجنب التخلف الرقمي عن الواقع المعاصر، ومما أستحضر ذكره هنا ما كتبه المحدّث أبو غدّةَ (ت.1417هـ / 1997م) عن الشهاب القرافي أنه كان من الفلكيين الرياضيين، النبغةِ البارعينَ في عمل الآلاتِ الفلكيَّة المتحركة، وهو المتوفى سنة: 684 هـ / 1285م[2].

[1] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: البردوني وأطفيش (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط: 2، 1964)، ج6ص332.

[2] انظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، تح: أبو غدة، (بيروت: دار البشائر، ط: 1، 1995) ص25.

وهذا ممّا يدلّ على أنّ انفتاح المفتي على علوم عصره ليس أمرًا طارئًا في التراث الإسلامي، بل هو من مقتضيات الفهم الدقيق للواقع، وأنَّ الوعي بالفضاء الرقمي لم يعد خيارًا إضافيًا، بل أصبح جزءًا من كفاءة المفتي في العصر الحديث.

المبحث الثاني: التحديات والرهانات المتعلقة بالفتوى الرقمية

تروم المقالة الثانية من هذه الورقة البحثيةِ تناولَ التحدّيات والرهانات المتعلقة بالفتوى عبر الفضاء الالكتروني، وما تثيره من قضايا وإشكالات، مع مساءلة الواقع الرقمي واستنطاقه:

أولا: تحدّيات الفتوى الرقمية

ويُقصد بالتحديات في هذا المورد مجموعُ الإشكالات والصعوبات التي تواجه الفتوى في البيئة الرقمية، وتؤثر في دقّتها وضبطها وموثوقيتها، سواء تعلّق ذلك بأهلية القائم بالإفتاء، أو بآليات إنتاج الفتوى وتنزيلها، أو بطرق تداولها في الفضاء الرقمي.

1 – تحدِّيات الهوية والمرجعية: من خلال:

- **غموض الخلفية العلمية والمنهجية للمفتي:** من التحدّيات المركزيةِ للفتوى الرقميّة انفصال الحكم عن خلفيته التأصيليّة ومقدّماته الاجتهاديّة، ويزداد هذا الغموض في البيئة الرقمية بسبب طبيعة النشر المقتضب حين تختزل الفتوى في مقطع قصير، فيغيبُ بيان السّياق، وتُحجبُ مراحل الاستدلال، وتُفصل النّتيجة عن مقدّماتها، وهذا ما يجعل المتلقّي عاجزا عن التمييز بين الفتوى المنضبطة، وبين الآراء غير المؤهلة، قال المحليّ (ت 864ه) على جمع الجوامع : (وَأَمَّا فِي الْإِفْتَاءِ بِالْمَغْنَى الْمُتَعَارَفِ فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَظُنَّ الْمُسْتَفْتِي عِلْمَ الْمُفْتِي وَعَدَالَتَه)[1].

ولهذا برز في الفضاء الرقمي حسابات ومنصات رقمية لا تُعرف على وجه الدقة أهلية القائمين عليها[2]، ويظهر ذلك في عدة صور، منها:

- حسابات في وسائل التواصل تنشر أجوبة شرعية دون تعريف علمي بصاحبها.

[1] حسن العطار، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (بيروت: دار الكتب العلمية، د ت ط)، 435/2.

[2] انظر: إبراهيم بعزيز، تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية، ص160.

- قنوات عبر منصة (YouTube) أو صفحات تحمل أسماء عامة مثل: "فتاوى إسلامية" أو "اسأل شيخًا" دون بيان الجهة العلمية المشرفة.
- استخدام أسماء مستعارة أو ألقاب وكُنى غير موثقة.

وهذا الواقع يُسهم في إضعاف الضبط المعرفي للفتوى الرقمية؛ إذ تنتقل سلطة التأثير من المرجعية العلمية إلى آليات الانتشار والتفاعل داخل المنصات الرقمية.

- **تجاوز الهيئات الرسمية في الفتوى:** والمقصود بهذا التحدّي أن يتصدّر للإفتاء في الفضاء الرقميّ أفرادٌ أو منصّات غير مؤهلة علميا، فيقدّمون أحكاما مناقضة للقول الذي جرى به العملُ[1]، وهذا ما أدّى إلى إضعاف الضّبط المؤسسي للفتوى، وفي البيئة الرقمية يتضاعف هذا التحدّي بسبب سرعة الانتشار، وغياب آلية التحقق من الأهلية العلمية، مما يجعل الفتوى خاضعةً لمنطق التأثير لا لمنطق التخصص والاجتهاد.

ومن الشواهد التطبيقية على ذلك ما يُلاحظ في النقاشات الرقمية المرتبطة بحكم سكنات «عدل» في الجزائر، حيث تنتشر عبر صفحات وحسابات Facebook أجوبة وفتاوى متباينة، بعضها يتجاوز ما استقرّ عليه الإفتاء الرسمي.

ويُفضي هذا الوضع إلى إضعاف مركزية المؤسسات الإفتائية في ضبط الخطاب الشرعي، لصالح انتشار مرجعيات رقمية متعددة تخضع في تأثيرها لمعايير التفاعل والانتشار أكثر من خضوعها لمعيار الأهلية العلمية.

2 - تحدّيات المنهج والتنزيل: من خلال:

- **تعميم الفتاوى التي لا تصلح للتعميم:** ويتم ذلك بنقل حكم شرعي متعلِّق بواقعة جزئيَّة، أو حالة مخصوصة، أو مرتبط بظرف زماني أو مكاني أو شخصيّ معيَّن، فيُراد تعميمه وتنزيله على غير محالّه، فينزل الخاصّ منزلة العام، فيقع الخلل في الفهم والتنزيل[2].

وقد قرر علماء الأصول أن الفتوى تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، لا سيما فيما يتعلق بالعادات والمصالح والمآلات، ولذلك حذروا من تعميم الفتوى دون تحقق

[1] انظر: رشيد جرموني، الدّين والإعلام في سوسيولوجيا التحولات الدّينية، ص95.

[2] انظر: عبد الحميد الغامدي، الفتوى الإلكترونية تأصيلا وتطبيقا، مجلة كلية الآداب، اليمن، ع. 16، 2020، ص280.

مناطها، ومن أمثلة ذلكَ ما هو متعلق بفقه الأقليات، فيراد نقلها إلى الدّيار الإسلامية المستقرّة مع الاختلاف المتباين في السياق القانوني والاجتماعي، أو كإباحة معاملة محظورة فقهيا لشخص في حالة ضرورة، ثمَّ يُراد تعميمها فيُتخَذُ الحكم ذريعةً للتَّوسع في المحظور، مع أن « الضرورة إذا وجدت فالإباحة معها بقدر ما تندفع به، لا على وجه السعة»[1].

ومن الشواهد التطبيقية على ذلك ما يُتداول في الفضاء الرقمي بشأن بعض المعاملات البنكية وصيغ التمويل السكني، حيث تُنقل فتاوى خاصة بحالات محددة من الحاجة أو الضرورة في بعض صور القروض البنكية أو صيغ التمويل السكني، ثم تُعمّم على جميع الحالات دون تمييز بين اختلاف الصيغ التمويلية أو اختلاف أوصاف الحاجة من شخص لآخر، وهو ما يؤدي إلى إسقاط أحكام مقيدة على وقائع عامة خارج سياقها الشرعي، وإلى اضطراب في تنزيل الفتوى في البيئة الرقمية .

وهذا يُفضي إلى اختلال في تنزيل الأحكام، نتيجة الانتقال من الفتوى المقيّدة بالمناط إلى التعميم الرقمي غير المنضبط.

- **السرعة مقابل التدقيق:** فسرعة الردّ أحيانا تأتي على حساب الدقة العلمية، ومما لا ريبَ فيه أن الوسائط الرقمية لا تعفي المفتي من التثبت، قال ابن وهب: "سمعت مالكا يقول: العجلة في الفتوى نوع من الجهل، والخرق "[2].

ويُلاحظ في هذا السياق ظهور منصات رقمية تتبنى نمط "الفتوى السريعة"، تحت مسمّيات مثل: "فتوى في دقيقة" أو ما شابه ذلك، حيث تُقدَّم الأحكام الشرعية في زمن وجيز وبصيغة مختصرة، بما يعكس تغليبَ منطق السرعة والاستجابة الفورية على حساب التثبت العلمي والتفصيل المنهجي اللازم في صناعة الفتوى.

وهو ما يؤكد أن الضغط الزمني في الفضاء الرقمي أصبح عاملًا مؤثرًا في إعادة تشكيل طريقة إنتاج الفتوى، بما قد يحدّ من عمقها العلمي ودقتها في تنزيل الأحكام على الوقائع.

[1] انظر: الشاطبي، الموافقات، تح: مشهور بن حسن، (السعودية: دار ابن عفان، ط: 1، 1997)، 424/4.

[2] البيهقي، المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي، تح: محمد عوامة، (القاهرة: دار اليسر، ط: 1، 2017) ص 865.

3 - تحدّيات الأمانة العلمية والمحتوى: من خلال:

-التلاعب بالمحتوى: وذلك عبر اجتزاء الفتاوى أو إعادة تركيبها أو تعديلها صوتيًا ونصيًا، على منصات مثل YouTube و Facebook وTikTok، بما يُفضي إلى تحريف الدلالة الشرعية.

وهو ما يعكس هشاشة المحتوى الإفتائي في البيئة الرقمية أمام إمكانات التعديل والاقتطاع وإعادة الإنتاج، بما يؤثر على موثوقيته ويضعف نسبة القول إلى مصدره الأصلي.

4 - تحدّيات الإجراءات التنظيمية والسياقات اللغوية والثقافية: من خلال:

- غياب القوانين الحاكمة لأخلاقيات الفتوى الرقمية: فهناك غياب وفراغٌ تامّ في القوانين التنظيمية للفتوى الرقمية التي تحكم صحةَ المعلومة، وهويةَ المفتي، ومسؤوليةَ النَّشر[1]، وهذا الغياب يُضعف من قدرة المؤسسات على ضبط الفضاء الإفتائي الرقمي، ويجعل الفتوى عرضة للاجتهادات غير المؤطرة.

وقد أشارَ الخطيب البغدادي (ت 463هـ) إلى أهميّة هذا البعد الرقابيّ حينَ قال: "ينبغي لإمام المسلمينَ أن يتصفّحَ أحوال المفتينَ، فمن كان يصلح للفتيا أقرَّه عليها، ومن لم يكن من أهلها منعه منها ..."[2]، على أن هذا التصفح ينبغي أن يمارسَ في إطار الضبط العلمي والمؤسسي للفتوى، دون أن يتحول إلى ذريعة لتسييس الوظائف الشرعية أو إخضاعها لاعتبارات غير علمية، بما قد يخلّ باستقلالية المرجعية الإفتائية[3].

ويُظهر هذا الواقع أن غياب الإطار القانوني والتنظيمي للفتوى الرقمية يُفضي إلى تفكك المرجعية الإفتائية وتحوّلها من سلطة مؤسسية مضبوطة إلى فضاء مفتوح تتعدد فيه الأصوات دون معايير واضحة للأهلية والمسؤولية.

---

[1] انظر : محمد الشيخ عبد الله، الفتوى المعاصرة بين الضوابط الشرعية والتحديات الرقمية، مجلة بحوث الإعلام الرقمي، ع.2، 2023، ص61.

[2] الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، تح: عادل العزازي (السعودية: دار ابن الجوزي، ط1، 1996)، ص324.

[3] انظر : قطب الريسوني، صناعة الفتوى في القضايا المعاصرة معالم وضوابط وتصحيحات، (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 2014) ص358.

- **تعدد اللغات والثقافات**: في الفتوى الرقمية يواجه المفتي تحديا كبيرا بسبب تنوع المتلقين من حيث اللغةُ والثقافةُ، وهو الأمر الذي قد يؤدّي إلى صعوبة فهم النصوص الشرعية أو إساءة تنزيلها، ولهذا كان من اللازم مراعاة الفروق اللغوية والثقافية عند صياغة الفتوى[1].

ويزداد هذا التحدّي وضوحًا في الواقع الرقمي المعاصر، حيث يلاحظ إقبال عدد من المستخدمين في السياق المحلي على متابعة صفحات وحسابات خارجية متخصصة في تقديم الفتوى والمحتوى الديني عبر منصات التواصل الاجتماعي، مما قد يفضي إلى إساءة تنزيل الأحكام الشرعية على واقع مغاير للسياق الأصلي الذي صدرت فيه.

ثانيا: رهانات الفتوى الرقمية وآليات الحل والتنظيم المؤسسي

ويُقصد بالرهانات في هذا البحث مجموعُ التوجهات الاستراتيجية ذات البعد البنيوي والمؤسسي التي يُعوَّل عليها في إعادة تنظيم الفتوى الرقمية وضبطها، بما يتجاوز الحلول الجزئية والإجرائية الآنية، وعليه فإن الرهانات لا تُفهم بوصفها حلولًا مباشرة فحسب، بل تجمع بين الحلول العملية والمعالم التنظيمية طويلة المدى لمعالجة التحديات.

1 - الحلّ المؤسسيّ: ويتمثل في اعتماد هيئاتٍ وتنظيماتٍ رسمية تتكفّل بضبط العملية الإفتائية وتنظيمها داخل الفضاء الرقمي من خلال:

- **تأسيس منصات إفتائية رسمية**: وذلك بهدف توفير مرجعيّة إفتائيّة موثوقة وآمنة في الفضاء الرقمي، تُسهم في الحدِّ من فوضى الفتاوى غير المتخصّصة، وتضمن صدور الفتوى عن جهات علميّة مؤهّلة تخضع للرقابة العلميّة والمؤسّسيّة، كما تساعد هذه المنصّات على توحيد الخطاب الإفتائي في القضايا العامّة، وتعزيز ثقة المتلقّي بالمحتوى الشرعي المنشور عبر الوسائط الرقميّة[2].

[1] انظر: بدرية الغامدي، الفتاوى الإلكترونية وموقف الشريعة منها، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، المنصورة – مصر، فبراير 2025، ص1325.

[2] انظر: إبراهيم بعزيز، تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية، ص(163).

- **تعزيز مرجعية الهيئات العلمية المؤهلة بالإفتاء** : وذلك بإسناد الفتوى العامة ذات الأثر المجتمعي إلى المؤسسات والهيئات الدينية المختصة، بما يحقق وحدة المرجعية، ويحُدّ من تضارب الفتاوى وانتشار الاجتهادات غير المنضبطة في البيئة الرقمية، "قَالَ بَعْضُ الشُّيُوخِ فَتْحُ الْبَابِ بِالْفُتْيَا فِي إقْلِيمِنَا بِغَيْرِ مَذْهَبِ مَالِكٍ لَا يُسَوَّغُ وَهَذَا هُوَ الَّذِي فَعَلَهُ سَحْنُونٌ وَالْحَارِثُ لَمَّا وَلِيَا الْقَضَاءَ ..."[1].

2 – الحلُّ العلميّ: ويتحقق هذا الحلّ من خلال نقطتين أساسيتين:

- **مراعاة ضوابط فقه التنزيل وتحقيق المناط**: ولا يتمّ ذلك إلا (بالفهم العميق لكيفية تطبيق الأحكام الشرعيّة بما يحقق مقصودَ الشّارعِ)[2]، فالفهم العميق قيدٌ لبيان أنّ مجرد حفظ فروع المذهب لا يكفي لأن يكون التنزيل صحيحا، وكيفية التطبيق قيدٌ لبيان المنهجية، وتحقيق مقصود الشارع قيد لبيان أن المعيارَ في معرفة صحة التنزيل هو تحقق قصد الشارع من وضع الشريعة؛ لأنه الغاية من تطبيق الأحكام.

- **ترسيخ منهج التثبت والتدقيق في الفتوى الرقمية**: وذلك بعدم الخضوع لمنطق السرعة والاستجابة الفورية الذي تفرضه المنصات الرقمية، مع التأكيد على ضرورة التحقق العلمي والتأصيل المنهجي قبل نشر الفتوى أو تداولها.

3 - الحلّ التقني: ويتحقق هذا الحل من خلال:

- **اعتماد وسائل التوثيق والحماية الرقمية للفتوى:** وذلك باستخدام التوقيعات الرقمية، والمنصات الرسمية الموثقة، والأرشفة الإلكترونية؛ بما يضمن سلامة نسبة الفتوى إلى مصدرها الأصلي، ويحدّ من التلاعب أو التحريف أو الاجتزاء.

ويُعدّ التوقيع الإلكتروني من أبرز وسائل التوثيق الرقمي المعاصرة؛ إذ يعزز موثوقية المحتوى، كما يحدّ من احتمالات الانتحال أو التلاعب[3].

---

[1] عليش، فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، (مصر: دار المعرفة، د ت ط)، 75/1.

[2] وسيلة خليفي، فقه التنزيل، (الجزائر: دار الوعي، ط1، 2009)، ص102.

[3] انظر: جبريل العريشي ونبيل المعثم، الأرشفة الإلكترونية وإدارة الوثائق في العصر الحديث المبادئ والأسس النظرية والتطبيقات العملية، (الرياض: كتبة الملك فهد الوطنية، ط2، 2012)، ص159.

4 – الحلّ التنظيمي والتواصلي: ويتحقق هذا الحلُّ من خلال نقطتين أساسيتين:

- **إنشاء ميثاق الأخلاقيات المتعلقة بالعملية الإفتائية:** وذلك بإنشاء أطر تنظيميةٍ خاصة بالفتوى عموما، وبالفتوى الرقمية خصوصا، ولا يعني هذا إلغاء الاجتهاد الفقهيّ المعتبر لمن حازَ الأهلية والمكنةَ، وقد مرّ معنا قريبا ما فعله سحنون من منع الفتوى بغير مذهب الإمام مالك[1].

- **مراعاة الخصوصيات اللغوية والثقافية في الخطاب الإفتائي:** وذلكَ بصياغة الفتوى بما يراعي اختلاف البيئات والسياقات الثقافية للمتلقين، مع تعزيز الوعي بأهمية تنزيل الأحكام وفق خصوصيات الواقع المحلي، تجنبًا لسوء الفهم أو إسقاط الفتاوى على غير محالّها[2].

خاتمة

ولما كان لكلّ عملٍ من ختم، جعلتُ مسك ختامه جملة من النتائج والتّوصيات التي توصلت إليها في هذه الرحلة العلمية:

أولا: أهمّ نتائج الورقة البحثية: فإني توصّلتُ من خلال هذا البحث إلى عدّة نتائج أجملها فيما يلي:

- **أظهر** البحث أن الفتوى الرقمية هي نتاج مباشر للتحول الرقمي الذي غيّر آليات إنتاج الفتوى ونشرها وتلقيها، ووسّع دائرة انتشارها خارج الإطار المؤسسي التقليدي .
- **تبيّن** أن هذا التحول أسهم في تسهيل الوصول إلى الفتوى؛ لكنه في المقابل أفرز إشكالات تتعلق بضعف الضبط العلمي، وتعدد المرجعيات، وتراجع وضوح أهلية المفتي في الفضاء الرقمي .
- **كشفت** الدراسة أن البيئة الرقمية بطبيعتها (السرعة، التفاعل، الانتشار) تؤدي إلى اختلال في منهج تنزيل الفتوى، من خلال التعميم غير المنضبط، أو الاجتزاء، أو الاستعجال في الإفتاء .

[1] انظر: عليش، فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، ج1، ص75.

[2] انظر : بدرية الغامدي، الفتاوى الإلكترونية وموقف الشريعة منها، ص1325.

- **اتضح** أن من أبرز التحديات التي تواجه الفتوى الرقمية هشاشة المحتوى القابل للتلاعب، وضعف آليات التوثيق، وغياب تنظيم مؤسسي صارم يضبط العملية الإفتائية .
- **خلص** البحث إلى أن الإشكالية المركزية تتمثل في التوتر القائم بين الانفتاح الرقمي الواسع للفتوى، وبين ضرورة الحفاظ على المرجعية العلمية والمؤسسية الضابطة لها .
- **أكدت** النتائج أن تجاوز هذه الإشكالات يقتضي تعزيز الرهان المؤسسي عبر منصات رسمية، وآليات توثيق رقمية، ووضع ميثاق أخلاقي ينظم الفتوى في الفضاء الرقمي.

ثانيا: أبرز توصيات الورقة البحثية:

- **ضرورة** تطوير منصات إفتائية رقمية رسمية تشرف عليها الهيئات العلمية المختصة، بما يضمن توفير مرجعية موثوقة وآمنة داخل الفضاء الرقمي .
- **تعزيز** التكوين الرقمي للمفتين وطلبة العلوم الشرعية، بما يمكّنهم من فهم طبيعة البيئة الرقمية وآليات التأثير والتداول داخلها .
- **تشجيع** الدراسات البينية التي تجمع بين العلوم الشرعية وعلوم الإعلام والاتصال والتقنيات الرقمية، بما يسهم في تطوير البحث العلمي المتعلق بالفتوى الرقمية وإشكالاتها المعاصرة .
- **الدعوة** إلى تطوير وسائل تقنية لحماية المحتوى الإفتائي من التلاعب والتحريف والاجتزاء، عبر أنظمة التوثيق والأرشفة والحماية الرقمية .

لائحة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1) إبراهيم بعزيز، تكنولوجيا الاتصال الحديثة وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط 1، 2011 .
2) البيهقي، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق: محمد عوامة، القاهرة: دار اليسر، ط 1، 2017 .
3) الدردير، الشرح الكبير، بيروت: دار الفكر، د ت ط.
4) الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، تحقيق: عادل العزازي، السعودية: دار ابن الجوزي، ط 1، 1996) .
5) رشيد جرموني، الدين والإعلام في سوسيولوجيا التحولات الدينية، الرياض: دار الفيصل الثقافية، 1440هـ.
6) جبريل العريشي ونبيل المعثم، الأرشفة الإلكترونية وإدارة الوثائق في العصر الحديث، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط 2، 2012 .
7) حسن العطار، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، بيروت: دار الكتب العلمية، د ت ط.
8) قطب الريسوني، صناعة الفتوى في القضايا المعاصرة: معالم وضوابط وتصحيحات، بيروت: دار ابن حزم، ط 1، 2014 .
9) الشاطبي، الموافقات، تحقيق: مشهور بن حسن، السعودية: دار ابن عفان، ط 1، 1997 .
10) وسيلة خليفي، فقه التنزيل، الجزائر: دار الوعي، ط 1، 2009.

ثانيا: المقالات

1) عبد العالي المتقي، الفتوى الرقمية وتحولات مرجعية الإفتاء الشرعي، مجلة كلية الشريعة، أكادير، العدد 7، 2022 .
2) عبد الحميد الغامدي، الفتوى الإلكترونية تأصيلًا وتطبيقًا، مجلة كلية الآداب، العدد 16، 2020 .
3) علياء العنزي ومريم بوزيان، ضوابط الفتوى عبر الوسائل الحديثة، مجلة الأندلس، اليمن، العدد 152، 2026 .
4) طه الزبيدي، ضوابط الإفتاء باستخدام الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 140، 2025 .
5) محمد الشيخ عبد الله، الفتوى المعاصرة بين الضوابط الشرعية والتحديات الرقمية، مجلة بحوث الإعلام الرقمي، العدد 2، 2023 .
6) بدرية الغامدي، الفتاوى الإلكترونية وموقف الشريعة منها، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، المنصورة، فبراير 2025.